صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي .. إسهام متواصل وتشجيع مثمر

مشاريع زراعية وسمكية مولها الصندوق بكلفة تتجاوز (56) مليار ريال

الإسهام في تطوير وتشجيع أنشطة الإنتاج السمكي وبناء منشآت الري والسدود

صنعاء / سبأ:

أسهم صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي منذ إنشائه في العام 1994م وحتى نهاية 2007 في تمويل مشاريع زراعية وسمكية بكلفة تتجاوز 56 ملياراً و290 مليون ريال.

وتتوزع تلك المشاريع على المجال الزراعي النباتي والحيواني بقيمة 17 ملياراً و148 مليوناً و943 ألف ريال، المجال السمكي بقيمة 5 مليارات و 199 مليوناً و320 ألف ريال، مجال الري 28 ملياراً و798 مليون ريال ودعم المجالس المحلية بقيمة 5 مليارات و 143 مليون ريال.

مدير عام الصندوق :

دعم وتشجيع زراعة المحاصيل النقدية المدرة للدخل

إنشاء مزارع تعاونية وبيوت محمية لإنتاج الخضار

أنشطة الثروة الحيوانية احتلت حيزاً كبيراً من اهتمامات الصندوق

المجال الزراعي

يكتسب القطاع الزراعي في اليمن أهمية كبيرة كونه القطاع المنتج للسلع الغذائية والمواد الخام التي تدخل في العديد من الصناعات، بالإضافة الى اعتماد شريحة واسعة من السكان على القطاع الزراعي بنسبة 53 بالمائة من القوى العاملة في البلاد.

وتتسم الزراعة في اليمن بتنوع كبير في محاصيل الإنتاج نتيجة لتفاوت الخصائص المناخية واختلاف الظروف الطبوغرافية مما أدى إلى اختلاف الأقاليم النباتية واستدامة الإنتاج الزراعي.

وأوضح مدير عام الصندوق عصام لقمان في حديث لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الزراعة تتصدر كافة القطاعات التي يركز عليها الصندوق من خلال دعم وتشجيع زراعة المحاصيل النقدية المدرة للدخل كالقطن والنخيل من خلال تشجيع المزارعين على توسيع الأراضي المزروعة من هذه المحاصيل.

وأشار مدير عام الصندوق إلى أن إجمالي المبالغ المقدمة لدعم زراعة القطن بلغت 3 مليارات و274 مليونا و500 ألف ريال من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للجهات الحكومية المختصة في دلتا تبن بلحج ودلتا أبين بمحافظة أبين وسهل تهامة بالحديدة لتقديم القروض البيضاء للمزارعين عبر وزارة الزراعة والري، بالإضافة إلى إنشاء محالج للقطن في محافظات الجمهورية ودعم الأبحاث الزراعية في مجال إكثار البذور المحسنة وتنفيذ الدراسات والحقول الإرشادية المرتبطة بزراعة القطن.

وأفاد مدير عام الصندوق انه تم تخصيص مبلغ 356 مليون و 844 ألف ريال لدعم زراعة النخيل بهدف زيادة الرقعة الزراعية والحفاظ على الأصناف المحلية التي أوشكت على الانقراض وإدخال أصناف محسنة متكاثرة بالأنسجة وغزيرة الإنتاج بالإضافة إلى توفير المبيدات وتمويل حملات المكافحة للحشرات والآفات التي أصابت النخيل في كل من محافظتي المهرة وحضرموت.

وقال المهندس لقمان :" قدم الصندوق أيضا مليارين و658 مليوناً و771 ألف ريال كقروض ميسرة لتوفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج أهمها توفير 583 حراثة، صناعة الأسمدة السائلة محليا وكذا تمويل حملات التحصين التي قامت بها وزارة الزراعة أثناء ظهور الأوبئة التي تصيب الثروة الحيوانية".

وأضاف :" كما قام بتمويل إنشاء عدد من المزارع التعاونية والبيوت المحمية لإنتاج الخضار بمبلغ 27 مليوناً و 166 مليون ريال كقروض عبر بنك التسليف الزراعي بحيث يتحمل الصندوق نسبة 3 ٪ من إجمالي القرض تمنح للبنك نظير منح القرض والأعباء التي يتحملها في هذا الجانب".

وفي مجال تسويق المنتجات الزراعية بيَّن لقمان أن الصندوق ساهم بمبلغ مليار و74 مليوناً و482 ألف ريال لإنشاء البنى الأساسية لتقليل الفاقد من الإنتاج المتاح وخزن الفائض في أوقات الوفرة وكذا تحضير المنتجات طبقا للمواصفات المعمول بها خارجيا.

الإنتاج الحيواني

وأفاد مدير عام الصندوق أن مشاريع وأنشطة الثروة الحيوانية احتلت حيزاً كبيراً من اهتمامات الصندوق لما تكتسبه من أهمية اقتصادية وغذائية في المجتمع ،حيث قام الصندوق ببلورة هذه الرؤية من خلال تمويل 19 مزرعة لتسمين العجول والأغنام في عدد من المحافظات بقيمة 930 مليون ريال كقروض ميسرة عبر بنك التسليف بالإضافة إلى برنامج تشجيع التربية المنزلية للأبقار والأغنام لصالح الأسر الفقيرة، وكذا تمويل ست مزارع لإنتاج الألبان بمبلغ 223 مليون ريال.

وقال:" منح الصندوق أيضا مبلغ مليار و115 مليون ريال لتشجيع إنتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) من خلال إنشاء الشركة اليمنية للمسالخ بذمار وكذا تشجيع الجمعيات الزراعية المتخصصة في إنتاج العسل بمبلغ 41 مليون ريال من خلال إدخال وسائل ومستلزمات حديثة في هذا المجال".

واستعرض الدراسات التخصصية المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي التي ساهم الصندوق في إجرائها عبر البنوات التخصصية بمبلغ 182 مليون ريال ،إضافة إلى تقديم مبلغ 339 مليوناً و400 ألف كتعويض عن الأضرار التي أحدثتها السيول في بعض المحافظات والمساهمة في تمويل مبنى الإدارة العامة للري.

وأضاف المهندس لقمان أن الصندوق ساهم في إيجاد 9 وحدات تقنية لإنتاج الغاز الحيوي بتكلفة 43 مليون ريال عبر الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ودعم البناء المؤسسي للإتحاد التعاوني الزراعي بمبلغ مليار و137 مليون ريال بالإضافة الى منح بنك التسليف الزراعي مبلغ 350 مليون ريال مقابل قيامه بتخفيض رسوم الفائدة على المزارعين عند منحهم القروض من أموال البنك في المجال الزراعي ، والمساهمة في رفع رأس مال البنك بمبلغ مليارين و 500 مليون بناء على قرار مجلس الوزراء، إضافة الى المساهمة في تمويل مشروعات مشتركة مع جهات تمويل خارجية بمبلغ 896 مليون ريال.

المجال السمكي

يعتبر القطاع السمكي في اليمن من القطاعات الحيوية الواعده التي تعول عليها الدولة في دعم اقتصادها والدفع بعملية التنمية مستقبلا، كونها ثروة طبيعية متجددة إضافة الى امتلاك اليمن شريطاً ساحلياً غنياً بالثروة البحرية يصل طوله الى 2500 كيلومتر.

ونظرا للأهمية التي يكتسبها هذا القطاع فقد أسهم الصندوق في توفير ألف و 740 قارب صيد مزودة بمحركات صغيرة بقيمة 343 مليونا و 764 ألف ريال للصيادين والجمعيات السمكية منها 15 قارباً تم منحها لفروع وزارة الثروة السمكية بهدف الرقابة والتفتيش البحري ومركز أبحاث علوم البحار لغرض الدراسات والأبحاث.

وأوضح تقرير رسمي صادر عن الصندوق انه وفر أيضا 46 قارباً ومحركاً متوسط عبري(كبير) بقيمة 703 ملايين و526 ألف ريال للصيادين والجمعيات السمكية كقروض عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي بهدف الاصطياد في المناطق التي لا تستطيع القوارب الصغيرة العمل فيها وزيادة الانتاج ونقل المنتجات السمكية باستثناء قارب واحد تم تقديمه كدعم مجاني لنقل المنتجات السمكية لصيادي جزيرة ميون بالإضافة الى مبلغ 159 مليون و 266 الف ريال لتوفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج عبر المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الاسماك.

وأشار التقرير الى أن الصندوق ساهم في مجال التسويق بمبلغ 271 مليون ريال لتشجيع انتاج وتسويق الشروخ الصخري واسماك الثمد عبر المؤسسة العامة للاصطياد الساحلي , كما وفر 13 ناقلة مبردة لنقل منتجات الصيادين للحفاظ على جودة المنتجات السمكية بقيمة 119 مليوناً و960 ألف ريال بالإضافة إلى مبلغ 163 مليوناً و367 ألف ريال لإنشاء 18 ساحة حراج، ومبلغ 493 مليونا و140 الف ريال كقروض ميسرة لإنشاء 15 مصنعاً للثلج بطاقة إنتاجية 10,5 أطنان في اليوم، كما أعاد تأهيل المنشآت السمكية في رأس العارة محافظة لحج بتكلفة40 مليون ريال كقروض عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي.

واوضح التقرير أن الصندوق قدم 134 مليوناً و 506 آلاف ريال لتحديث مصنع تعليب الاسماك بالمكلا وتشغيل مصنع تعليب الاسماك بشقره محافظة ابين بتكلفة مليون ريال.

وبحسب التقرير فقد أولى الصندوق جانب إنشاء المرافئ السمكية في المناطق الساحلية عناية خاصة حيث مول أعمال تعميق ميناء الإصطياد بالحديدة، إنشاء ميناء للإصطياد في ميدي بحجة، إنشاء رصيف بطول 80 متراً في ميناء الإصطياد بعدن، ميناء الاصطياد بجزيرة كمران وكذا ترميم رصيف الإنزال بمرفأ الإصطياد /عمران / بعدن بالإضافة الى إعادة تأهيل مركز تربية الأحياء المائية بمحافظة عدن بتكلفة إجمالية لهذه المشاريع 636 مليون ريال.

وذكر التقرير ان الصندوق مول عدد من المشروعات في مجال الدراسات والأبحاث السمكية بتكلفة 28 مليوناً و 655 ألف ريال،ودعم البناء المؤسسي للإتحاد السمكي بمبلغ 231 مليون ريال ، وتخفيف أعباء القروض على الصيادين عبر بنك التسليف الزراعي بمبلغ 115 مليون ريال، ومساهمات تشجيعية أخرى في عدد من المجالات والأنشطة المتعلقة بجوانب الإنتاج السمكي بمبلغ 275 مليوناً و 742 ألف ريال.

ويشير التقرير ايضا الى أن مخصصات القطاع السمكي من الصندوق ارتفعت خلال العام الجاري 2008م الى مليار و 800 مليون مقارنة بمليار و200 مليون خلال العام 2007م.

مجال الري

أنفق الصندوق في مجال دعم منشآت الري من سدود وحواجز وقنوات مائية مبلغ 28 ملياراً و798 مليون ريال لعدد ألف و608 منشآت مائية.

واوضح التقرير ان حجم الدعم المقدم في مجال توفير وسائل الري الحديث مبلغ مليارين و 244 مليوناً و664 ألف ريال وذلك بهدف الحفاظ على الثروة المائية وتقليل الفاقد منها اضافة الى زيادة الرقعة الزراعية باستخدام نفس كمية المياه المستغلة بالطرق التقليدية في حال تم استخدام طرق الري الحديث ولعدم قدرة المزارعين على إدخال هذه الأنظمة الحديثة لارتفاع كلفتها.

السلطة المحلية

يقوم الصندوق بناء على قانون السلطة المحلية بتوريد 30 بالمائة من إجمالي موارده المحددة في قانون إنشاء الصندوق ، وقد تم توريد مبلغ خمسة مليارات و 143 مليوناً و683 ألف ريال.

ويواجه الصندوق إشكالية كبيرة في هذا الجانب تتمثل في عدم توفر تقارير عن الإنجاز والمجالات التي تم فيها استغلال المبالغ الموردة من الصندوق.

مهام الصندوق: أدت سنوات الجفاف التي مرت اليمن بها خلال السنوات الماضية الى التأثير المباشر على الإنتاج الزراعي والمخزون الجوفي للمياه مما تسبب في إلحاق خسائر فادحة بالمنتجات المحلية الأساسية وأثر على الحياة الإجتماعية والإقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية وخاصة المجتمعات الريفية التي تعتمد بدرجة رئيسية على الزراعة.

ونظرا للأهمية التي تمثلها قطاعات الزراعة والأسماك أنشأت الدولة في عقد التسعينات صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بهدف تخفيض تكاليف المستلزمات والمدخلات اللازمة للإنتاج الزراعي السمكي وتوفير السلالات الجيدة للإنتاج الحيواني بأسعار مناسبة إضافة إلى دعم وتشجيع الإنتاج الحيواني وإدخال وسائل الري الحديثة وزيادة القدرة التخزينية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالعملية الإنتاجية والتسويقية للمنتجات الزراعية والسمكية.

وحددت الدولة الموارد المالية للصندوق من خلال تخصيص ريال واحد عن كل لتر ديزل يستخدم داخل الجمهورية ،وكذا ما تخصصه الدولة في موازنتها للصندوق والمعونات والهبات الخارجية التي يحصل عليها الصندوق والعوائد الناتجة عن نشاط الصندوق بالإضافة الى الموارد الاخرى التي يقرها مجلس الوزراء.

ويعد صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي الجهة الوحيدة المعول عليها في تشجيع المزارعين والصيادين كونه الجهة المخولة بتخفيف الأعباء الناتجة عن ارتفاع أسعار المستلزمات ومدخلات الإنتاج بما يمكن المزارعين والصيادين من الإستمرار في عملية الإنتاج والحفاظ على الأراضي الزراعية.

كما يعمل الصندوق على دعم المشاريع الاستثمارية وتطويرها على ضوء دراسات الجدوى المعدة ودعم وتشجيع إقامة البنية التحتية الأساسية للصناعات اللازمة لمختلف الإنتاج الزراعي والسمكي والتي تعتمد على الخامات المحلية إضافة إلى المساهمة في تحمل نسبة من رسوم الخدمة (الفوائد البنكية) على القروض الزراعية والسمكية.

يشار الى أن الصندوق مثل إضافة هامة إلى الدور الذي يؤديه بنك التسليف التعاوني الزراعي الذي يقدم قروضاً ميسرة للمزارعين ويمول المشاريع الزراعية الفردية أو الجماعية بهدف تنمية المزارع والغابات والمساهمة في النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي بعد الدراسة الاقتصادية للمشاريع الكبيرة وكذا دعم الهيئات والجمعيات التعاونية والزراعية والحرفية والنوعية.

إعلان